المعيار	المؤشر
التزام ووعي الادارة العليا والموظفين	التزام الادارة العليا باطار النزاهة بحيث تكون مثالاً يحتذى به.
	ان تكون جميع المستويات الادارية في الهيكل التنظيمي للجهة الحكومية على ادراك ووعي عاليين باهمية ايجاد ثقافة اخلاقية والمحافظة عليها وتشجيعها.
	تصميم استمارة تعهد تتضمن توقيع الموظفين على بيان سنوي مفاده انهم على استعداد للالتزام بجميع سياسات الجهة الحكومية خاصة تلك المتعلقة بتضارب المصالح والافصاح عن المعلومات السرية وغيرها من القضايا التي تتناولها قواعد السلوك المهني (مدونات اخلاقيات المهنة).
وضع وتطبيق مدونة السلوك الوظيفي	وجود وثيقة مدونة (او مكتوبة) للقيم الاخلاقية تتناسب مع بيئة عمل الجهة الحكومية وتوضح القيم الواجب الالتزام بها وتحدد السلوكيات غير المقبولة.
	ضرورة نشر وايصال كافة الوثائق والمعايير الاخلاقية ومدونات السلوك الى كافة الموظفين وبمختلف الوسائل المتاحة سواء عن طريق الموقع الالكتروني الرسمي للجهة الحكومية او كتيبات توعوية، او وضع ملصقات وجداريات.
	تضمين البرامج التدريبية والتطويرية الموجهة الى موظفي الجهة الحكومية برنامجاً خاصاً بالتوعية والتدريب على قواعد السلوك والثقافة التي تشجع النزاهة المؤسساتية.

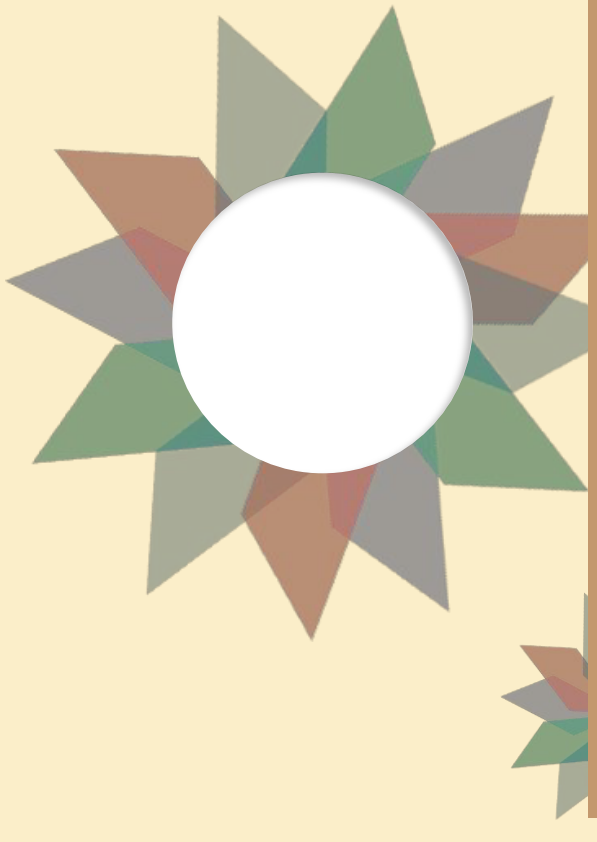
المتابعة	لدى اكتشاف او الابلاغ عن ممارسات او انتهاكات تنطوي على شبهة احتيال او فساد ينبغي ان تقوم الجهة الحكومية باتخاذ الاجراءات الرادعة بحق المتسببين بها ومعالجة الاثار الناجمة عن ذلك.
	وضع نظام لتلقي الشكاوى من المواطنين واصحاب المصالح المتعاملين مع الجهة الحكومية حول اي خروقات او ممارسات قد تنطوي شبهة احتيال او فساد.
التقييم	جعل الالتزام بقواعد السلوك الاخلاقي من مؤشرات قياس اداء الموظفين عند (الترقية، تحديد المتميزين، منح المكافأت التشجيعية) لتحفيزهم على الالتزام العالي بهذه القواعد.
	على الجهة الحكومية استنباط معايير مرجعية من قواعد السلوك الاخلاقية المعتمدة لغرض اجراء المقارنة بين سلوك الموظفين اثناء ادائهم واجباتهم وبين تلك المعايير، فضلاً عن قيام الجهة الحكومية بالابلاغ عن نتائج التقييم الذاتي ومعالجة جوانب القصور المشخصة وتحديد مجالات التحسين المطلوبة.

لغرض مساعدة الجهة الحكومية في معرفة المستوى العام لاجراءاتها الوقائية ومدى كفاءتها لمواجهة مخاطر الاحتيال والفساد التي قد تتعرض لها، يتم الاستعانة بنموذج استمارة الفحص السريع وتتالف من 18 سؤال :-

ت	السؤال	نعم	كلا	في حال الاجابة بنعم يتم توثيق الاجابة وذكر ما يؤيدها
1	هل هناك سياسة مكتوبة ومعتمدة لمكافحة الاحتيال والفساد ؟			
2	هل تم اطلاع الموظفين على سياسة مكافحة الاحتيال والفساد ؟			
3	هل تتضمن الخطة الاستراتيجية اهدافاً رئيسية لتعزيز النزاهة، وجعلها ثقافة مؤسساتية؟			
4	هل تتضمن الخطة الاستراتيجية اهدافاً فرعية ومشاريع لمكافحة الاحتيال بكافة صوره وخاصة الاحتيال المالي؟			

ت	السؤال	نعم	كلا	في حال الاجابة بنعم يتم توثيق الاجابة وذكر ما يؤيدها
٥	هل هناك لائحة بقواعد السلوك المهني او الوظيفي؟			
٦	هل سبق وان تم عمل تقييم مخاطر الاحتيال وتحديد الانشطة ذات الخطر العالي التي من المحتمل ان تؤشر وقوع احتيال؟			
٧	هل هناك فهم لدى الموظفين لطبيعة عمل ومهام القسم المعني بتطبيق ضوابط منع الاحتيال والفساد والكشف عنهما ؟			
٨	هل هناك مستوى وعي جيد ومهارات لدى موظفي الجهة والادارات التنفيذية تساعد على مواجهة اي سلوك احتيالي او شبهة فساد؟			
٩	هل تقوم الإدارة العليا بالجهة الحكومية بالأشراف على السياسة الموضوعة لمكافحة الاحتيال والفساد ومراجعتها بشكل دوري وإجراء التعديلات اللازمة عليها؟			
١٠	هل هناك تقارير تؤشر أهم الملاحظات بخصوص حالات الاشتباه بالاحتيال والفساد او وقوعه لاسيما بالانشطة ذات المساس المباشر مع المواطن مثل استلام اجور او مبالغ عن تقديم خدمات؟ هل يتم نشر هذه التقارير لاطلاع الموظفين؟			
١١	هل ضوابط الرقابة الداخلية المصممة من قبل الإدارة والمعمول بها كافية للحد من وقوع الاحتيال والفساد, والكشف عنه حال وقوعه؟ بما في ذلك ما يلي؟ - الفصل بين المهام والواجبات - تطبيق مبدأ التدوير الوظيفي. - اوامر واضحة بتفويض الصلاحيات - تطبيق مبدأ الإجازات الاجبارية.			

				يتم توثيق الاجابة وذكر ما يؤيدها
١٢	هل برامج عمل قسم التدقيق الداخلي تتضمن إجراءات كافية للكشف المبكر عن وقوع الاحتيال والفساد ومنع وقوعه قدر الامكان؟			
١٣	هل يتم تدريب الموظفين بشكل منتظم حول التوعية بأخلاقيات العمل والنزاهة والحد من الاحتيال والفساد؟			
١٤	هل يتم محاسبة الموظفين الذين لا يلتزمون بقواعد السلوك الواجب الالتزام بها؟			
١٥	هل تتحرى الادارة العليا عن نزاهة واستقامة موظفيها كاجراءات تسبق عملية التعيين او خلال فترة التجربة؟ منها على سبيل المثال: - التحقق من الوظيفة السابقة التي كان المتقدم للتعيين يشغلها. - التحقق من الخلفية الجنائية والمدنية. - التحقق من صحة صدور الشهادة وصحة المعلومات الواردة فيه.			
١٦	هل هناك مسوحات سنوية او دورية لقياس مدى الرضا الوظيفي؟			
١٧	اذا كانت الجهة الحكومية تقدم خدمات عامة هل هناك ضوابط او تعليمات توضح آلالية الواجب اتباعها من قبل المواطن للحصول على خدماتها بشفافية؟			
١٨	هل هناك نظام لادارة الشكاوى الخارجية والابلاغ عن المخالفات وشبهات الاحتيال والفساد			



سياسة الحد من الاحتيال وشبهات الفساد لابد ان تعكس النهج والاجراءات المتبعة من قبل الجهة الحكومية للتحكم في المخاطر التي من المحتمل ان تتعرض لها اثناء ممارسة نشاطها، والتدابير اللازمة لمنعها وكشفها، مع مراعاة الربط المناسب مع الخطط الموضوعة من قبل الادارات الفرعية في تلك الجهة (ادارة المشتريات والتعاقدات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات ...الخ) لتجنب الازدواجية او التضارب في السياسات او الخطط الموضوعة.

ينبغي ان تغطي سياسة الحد من الاحتيال وشبهات الفساد المحاور الاساسية الاتية:

1. الادوار والمسؤوليات الرئيسية للمعنيين بوضع وتنفيذ السياسة
2. تحديد وتقييم مخاطر الاحتيال وشبهات الفساد الرئيسية التي تحيط بعمل الجهة الحكومية.
3. التواصل ونشر توجيهات حول كيفية الإبلاغ عن ادعاءات وحوادث الاحتيال والفساد.
4. اساليب التعامل مع حالات الاحتيال وشبهات الفساد المكتشفة والمبلغ عنها.
5. متابعة تنفيذ سياسة مكافحة الاحتيال والفساد داخل الجهة الحكومية.

1- الادواروالمسؤوليات الرئيسية للمعنين بوضع وتنفيذ سياسة الحد من الاحتيال وشبهات الفساد

رئيس فريق مر اقبة الاحتيال والفساد

ويكون مسؤولاً عن وضع وتنفيذ السياسة، وينبغي ان يمتع بمهارات وخبرات متراكمة ناتجة عن خدمة وظيفية كافية تتيح له معرفة شاملة ودراية كبيرة بكافة جوانب عمل الجهة الحكومية ومواطن خطر الاحتيال والفساد المحتمل وقوعها في أنشطة تلك الجهة، ومن الافضل ان يكون متفرغاً (قدر الامكان) بحيث يأخذ الوقت الكافي للقيام بهذه المسؤولية ويكون ارتباطه مباشرة بالرئيس الاعلى للجهة الحكومية.

فريق مر اقبة الاحتيال والفساد

ويتألف من عدد من الموظفين من ذوي الخبرة والمهارة ويكون ارتباطهم برئيس فريق مر اقبة الاحتيال والفساد مباشرة.

ومن الافضل أن يشمل أعضاء الفريق موظفين مثل:-

- موظفي التدقيق الداخلي.
- موظفي المحاسبة/المالية
- الموظفين القانونيين
- الموظفين الفنيين او الاداريين



2- تحديد وتقييم مخاطر الاحتيال وشبهات الفساد الرئيسية التي تحيط بعمل الجهة الحكومية (ادارة مخاطر الاحتيال والفساد)

